

الدولة بالبلاد المغاربية بين المنظورين الغربي والإسلامي: قراءة تاريخية

The State in the Maghreb between Western and Islamic

Perspectives: A Historical Reading

د. سباعي سيدي عبد القادر¹، أد. برشان محمد²¹ جامعة طاهري محمد- بشار(الجزائر)، kadasebai@gmail.com² جامعة طاهري محمد – بشار(الجزائر)، medberchane08@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/06/11

تاريخ الاستلام: 2022/02/14

ملخص:

إن أولى الدول في التاريخ القديم كانت على شكل الدولة-المدينة، ثم ظهرت الممالك والإمبراطوريات، وكانت دول المدن الإغريقية مرجعية للدولة الحديثة الغربية بديلا عن الدولة القروسطية-التبوقراطية، ومع ظهور الإسلام ظهرت نماذج جديدة لمفهوم الدولة ونظام الحكم، حيث جسدتها المجتمعات المغاربية منذ انفصالها السلطة المركزية للخلافة بالشرق.

يهدف هذا الموضوع إلى تقديم قراءة تاريخية جينالوجية للدولة ومقوماتها ككيان وتنظيم اجتماعي وتطورها بالغرب المسيحي مع تقديم تجارب أنظمة الحكم عند المجتمعات المغاربية وتباينها عبر مراحل تاريخية إلى غاية الفترة الكولونيالية.

كلمات مفتاحية: الدولة؛ أنظمة سياسية؛ الدولة الحديثة؛ الخلافة؛ الدول المغاربية.

Abstract: The first states in ancient history were in the form of the city-state, and the Greek city-states were a reference for the modern Western state instead of the medieval-theocratic state, and with the emergence of Islam new models for the concept of the state and the system of government appeared, as the Maghreb societies have embodied it since their separation from the centralization of the authority of the Caliphate in the Levant.

This subject aims to provide a historical and generative reading of the state and its components as an entity and social organization and its development in the Christian West, while presenting the experiences of the ruling systems of Maghreb societies and their variation through historical stages until the colonial period.

Keywords: The state; political systems; the modern state; the caliphate; the Maghreb states.

عرفت الدولة تحولات منذ نشأتها من حيث الشكل والوظائف، فالتنظير لنشأة الدولة والبحث عن جذورها وماهيتها خاصة في الفكر الغربي يُطرح دائما ضمن نظريات معروفة مثل نظرية الحق الإلهي ونظرية القوة والصراع الطبقي ونظرية العقد الاجتماعي، ولكن هناك دول نشأت خارج هذا التنظير الغربي مثل دول النبوءات أو الرسائل السماوية أو دول أسستها شخصيات تاريخية اعتمدت على القهر والجبر أو استندت على حركات دينية إصلاحية، ما مدى تأثير التحولات السياسية والدينية التي عرفها المجتمع المغربي في صيرورته التاريخية على طبيعة الحكم لديه؟ وهل تمكن المغاربة من بناء نموذجاً خاصاً للدولة مستوحى من تراكماته التراثية والمعرفية؟

1. الدولة: المفهوم والنشأة

إن الأمر المتعارف عليه أنه من شروط قيام الدولة لا بد من وجود ثلاثة عناصر أساسية هي: الإقليم، السكان، والسلطة، ولكن في الفترة المعاصرة مع انخراط المجتمع الدولي في منظمة عالمية واحدة - الأمم المتحدة- تحت سيطرة دول قوية لها حق النقض (الفيتو)، أصبحت قاعدة الاعتراف الدولي شرطاً لقبول الدول الجديدة في المجتمع الدولي، فسيادة الدولة الجديدة مرهون بالاعتراف الدولي.

أما الإقليم هو الأصل لوجود الدولة، ولكل إقليم وطني أمة قد تكون مكونة من عناصر مختلفة، وهذا النوع من الأمة أحيانا تنشأ من طرف الدولة (Siroën, 2006, 298) فهي أمة واحدة من الناحية السياسية يجمعها رابط الإقليم السياسي، وليس بالضرورة لكل أمة بالمفهوم الإثني إقليم فهناك أمم تتقاسم وتتعايش مع أمم أخرى نفس الفضاء الجغرافي، كما أن هناك أمما تعيش في الشتات وليس لها إقليم جغرافي محدد كما كان اليهود قبل 1948م.

والدولة هي شكل للتجمع الاجتماعي (Carré de Malberg, 1920, 5)، ويعرفها الفقيه الفرنسي أيسمان M.Esmein بأنها السلطة العليا أو السيادة... هذه السيادة هي الصفة

الأساسية للدولة (Carré de Malberg, 1920, 5)، وحسب ماكس فيبر Max Weber تُعرّف الدولة بالسلطة التي تمارس على إقليم معين، والتي تحتكر العنف المشروع (Siroën, 2006)، ويعرفها رجل القانون كاري Carré de Malberg بأنها جماعة بشرية مستقرة في إقليم خاص بها وتمتلك تنظيمًا...فهي بذلك تنظيم اجتماعي محدد إقليميًا ومجموعة من المؤسسات تحتكر سن القوانين وتستهمل القوة العمومية لتنفيذ هذه القوانين (Carré de Malberg, 1920, 6).

لا خلاف بأن الدولة هي وليدة حاجة الجماعة إلى الاستقرار وتبادل المنافع والتخلص من حالة الفوضى والعنف، فانخراط الجماعات البشرية الأولى في تنظيم تراتبي يعلن عن انتقالها من حالة الجماعة إلى مجتمع قائم على بني اجتماعية واقتصادية وثقافية واضحة المعالم، فهي عملية خروج من حالة الطبيعة، وقد تم هذا الانتقال بعاملين أساسيين: الديني والزمني، إما أن تكون دعوة دينية (النبوة) أو كهنوتية أو الشخصيات التاريخية الفريدة التي استعملت قدراتها الجسدية والذهنية في إخضاع جماعاتها وتنظيمها تحت سلطتها، أو إلى تنازل الجماعات ذات السلطة الأبوية عن جزء من سيادتها لتكوين سلطة جديدة، والتي تحولت إلى تعبير عن الإرادة العامة للأفراد حسب تعبير روسو.

وهكذا ظهرت أولى الدول في التاريخ القديم ببلاد الرافدين على شكل الدولة-المدينة مثل دولة أور وأكاد، وقد تطورت هذه الدول وتوسعت على حساب بعضها البعض، فسطع نجم دول وأفل نجم دول أخرى، ثم تكونت ممالك كبيرة وإمبراطوريات واسعة دخلت في صراعات وحروب توسعية وبدورها عرفت نفس المسار والمصير، فهي أيام تتداول.

إن الحالة الطبيعية التي كان يعيش فيها الأفراد ضمن الجماعات المتنافرة والمتصارعة قبل نشأة الدولة انتقل ذات الصراع إلى مستوى أعلى وأوسع تمثل في حالة الحروب ما بين الدول، وقد بقيت الدول تعيش في حالة الطبيعة هي أيضا، فكان مبدأ

الغلبة هو القانون الذي حدد وأطر العلاقات بين الدول، ومع تطور الدول وعلاقاتها واستقرار المجتمعات وتطور قانون الحرب والسلم مع المفكر الهولندي قروتوس Grotius في القرن 17م، الذي بقي سائدا إلى غاية نهاية الحروب الدينية بأوروبا بالتوقيع على إتفاقية وست-فاليا westphalie في 1648م في 1648م وبروز فكرة المجتمع الدولي القائم في علاقاته على مبدأ عدم التدخل وسيادة العرف الدولي وقواعد القانون الدولي، فهذه الاتفاقية أنهت مرحلة تاريخية أخرى من عمر الدولة القروسطية وفتحت المجال لظهور الدولة الحديثة.

إن المدن الإغريقية (أثينا-سبارطا) أنتجت نموذجا راقيا في علاقة السلطة بالشعب، فكانت بذلك مرجعية للدولة الحديثة الغربية، وهذه النماذج قد أثرت وغذت الانتقادات تجاه أنظمة الحكم (السلطة) القروسطية الاستبدادية في أوروبا التي كانت تحت توجيه الكنيسة حامية الحق الإلهي والنظام الإقطاعي، كما استلهم مفكرو عصر الأنوار من هذه النماذج الإغريقية نظرياتهم حول ماهية الدولة ومسألتي السلطة والسيادة.

أما بالنسبة للدولة الإسلامية فإن مرجعيتها نظريا هي دولة المدينة المنورة التي نشأت في مرحلة النبوة، وكذلك عصر الخلافة الراشدة الذي كان محاولة لإعادة إنتاج تجربة مرحلة النبوة في صورتها النموذجية، وعلى الرغم من التجربة القصيرة لدولة المدينة التي يعتبرها الكثير من المفكرين دولة ما ورائية لأنها نشأت في لحظة الوحي وتغلب فيها العامل الديني على الزمني، فإنها أعطت بعدا جديدا لماهية وبنية الدولة من منظور جديد، فأسست أنموذجا عاليا وراقيا ومنفردا في ماهية الدولة وشكلها وخاصة في تنظيم الفئات الاجتماعية وإثبات حقوقها، فأحدثت قطيعة مع دولة الملك والإمبراطوريات التي كانت سائدة قبلها والتي عاصرتها وذلك بتشريع مبدأ الشورى والعدل والعدالة الاجتماعية، وقد يكون هذا النموذج الذي قدم منذ 15 قرنا ملهما للدولة ما بعد الحداثة، لأنه لم يكن من الغيبيات ولا بطوباوية المدينة الفاضلة الأفلاطونية، فالدولة

الإسلامية في بدايتها كانت دولة متكاملة لأنها جمعت بين النص والتجربة وبين المنقول والمعقول (العروي، 2001).

2. الدولة-الأمة عند الغربيين والمسلمين

إذا تتبعنا مسار التطور التاريخي للدولة-الأمة وقمنا بعملية مسح جينيالوجي لنشأتها لواجهتنا أولى الصعوبات فيما يتعلق بمفهوم الأمة، ولهذا السبب نجد الاختلاف في مفهوم الأمة بين المدارس الغربية ذاتها، وقد اشتدت حدة هذا الاختلاف والخلاف الفكري-السياسي خلال القرن 19م بين الدول والمنظرين مما انعكس بشكل مباشر على انتشار الحركات القومية.

إن مسألة السبق ما بين الأمة والدولة في اعتقادنا لا يجب تعميمه والفصل فيه، لأنه تاريخيا توجد أمم ولم تُؤسس أو لم تتمكن من تأسيس كيانات سياسية مستقلة كالأكراد والأسكيمو... إلخ، كما أنه أنشئت دول من عدة قوميات كسويسرا وفرنسا... إلخ، أما نشأة الدولة اليوم فهي تخضع للإرادة العامة للمجتمع الدولي التي يعبر عنها بمبدأ لا سيادة بدون اعتراف دولي، وهذا ما يفسر حاليا الظاهرة السياسية المتمثلة في أن عدد الدول أقل بكثير من عدد الأمم، وهذا الأمر كان موجودا عبر المراحل التاريخية، وحتى قديما لم تكن مسألة تأسيس الدولة أمرا مشاعا بين الأمم، وهذا لا يعني أنه لم تكن هنالك أمم كثيرة حتى تقيم دولا أخرى، فالأمم المعروفة حاليا والتي لم تنشئ دولا أو فقدتها هي أمم تاريخية، إلا أنها وجدت في سياق قانون الحرب والغلبة مما جعلها تجنح للمسألة والخضوع حفاظا على وجودها منتظرة لحظتها التاريخية.

فالأمة هي جماعة بشرية يشعر فيها أفرادها أنهم مرتبطون بعضهم البعض بمجموعة من الروابط : التاريخ والمصير المشترك، الأصل الواحد، اللغة، الدين، الثقافة والتراث، فهذه الروابط تتوفر لدى كل الأمم التاريخية، باستثناء أمم الرسالة السماوية التي ذكرنا أن تكوينها تم ضمن لحظة الوحي، قد نجدها تقوم على رابطة أو اثنتين فقط كالأمة الإسلامية، وإن تكوين الأمة الإسلامية يقوم على مبدأ إرادة الانتماء لها بالاعتقاد في

دينها، فهذه الإرادة تجعل من الشخص أحد أفراد الأمة، ونجد هذا المفهوم قد تبناه المفكر الفرنسي رينان Ernest Renan في محاولته سنة 1882 إعطاء مفهوم للأمة الفرنسية مؤكداً على عنصرين: >> الأول هو الامتلاك المشترك لإرث غني من الذكريات، والآخر هو الانخراط والرغبة في العيش المشترك>> (Siroën, 2006, 297). فالعنصر الثاني والذي يعتبر أساسياً هو الذي يقوم على الإرادة الحرة للفرد في الدخول ضمن المجموعة الوطنية الفرنسية والتي أصبحت تعرف بالأمة الفرنسية بعد ثورة 1789م.

إن نقطة التقاطع بين مفهوم الأمة الإسلامية والفرنسية هو عنصر إرادة الانخراط والاشتراك أو الانتماء، إلا أن الفرق بينهما يكمن في مصدر نشأتهما، فالأمة الإسلامية نابعة من إرادة إلهية، فتكوينها يخضع للعامل الديني، أما الأمة الفرنسية لم تنبع من سلطة إلهية، أو من إرادة عفوية للعيش معاً، فقد بنيت من قبل الدولة (Siroën, 2006, 300) الفرنسية خلال سيرورة تاريخية معينة ومن سلطة الأمر الواقع.

ويعتقد الكثير أن الفرنسيين هم أمة واحدة بحكم قدم الممالك الفرنسية، ولكن سكان المملكة الفرنسية إلى غاية سقوط النظام القديم لآل البوربون نتيجة ثورة 1789م لم يتكلموا نفس اللغة من قبل، ولم يتقاسموا حتى نفس الديانة، فهم لا يلتقون إلا في قليل من التاريخ المشترك (Siroën, 2006, 300)، ولهذا تعتبر أسطورة الأمة الفرنسية والأمم غير التاريخية من الخيال المؤسس بشكل جيد، وليس بسبب أسسها التاريخية ولكن بسبب الانخراط الجماعي في هذا الخيال (Palmer, 1968, 21).

أما تكوين الأمة الذي يقوم على عدة روابط حسب مفهوم الفيلسوف الألماني هاردر Herdre، فهو نتاج صيرورة تاريخية بالغة التعقيد، تنتهي بتأسيس الأمة-الدولة Nation-Etat، والتي تمتد حدودها عند انتهاء امتداد روابطها، وإلى هذا المنحى ذهب كثير من المسلمين، فهم يرون أن الأمة المسلمة وجدت أولاً ثم بعد ذلك أوجدت الدولة، وفي هذا الأمر نرى نوعاً من المغالطة التاريخية لأن تكوين الأمة الإسلامية وماهيتها لم يكتمل إلا مع اكتمال الرسالة المحمدية تحديداً في خطبة حجة الوداع عندما أعلن الرسول صلى الله

عليه وسلم أمام الملأ من المسلمين عن اكتمال الدين الإسلامي وقرأ قوله تعالى: >> الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا << المائدة:3، فنشأة وتكوين الأمة الإسلامية من المنظور الديني يمتد زمنيا من مرحلة سرية الرسالة إلى خطبة حجة الوداع، لأن مفهوم الأمة الإسلامية يقوم على رابطة وحيدة ألا وهي: الدين الإسلامي، وأما بقية الروابط الأخرى من لغة أو ثقافة أو عادات لا تدخل في تكوينها بل تدعمها.

وإذا كان تكوين الأمم يحتاج إلى مراحل تاريخية عديدة وطويلة زمنيا حتى تتراكم وتتلور معارفها وتكتمل بناها الاجتماعية والثقافية، فهذا الشكل ينطبق على الأمم التي تكونت زمنيا، أما الأمم التي تحملت الرسالة السماوية نشأت في لحظة تاريخية معينة، واللحظة التاريخية المقصود بها فترة الوحي أي فترة النبوة والرسالة، كما ذكرنا سابقا، فمن هذه الرؤية يمكننا اعتبار أن الدولة الإسلامية دولة المدينة المنورة كأول دولة في الإسلام ببعدها الديني والسياسي كانت قد أنجزت ما بين 622-632م في المدينة (أركون، 1996، 50)، وقد تزامنت هذه الدولة مع تكوين الأمة الإسلامية، التي هي كذلك نشأت في لحظة الوحي، فكانت بذلك الدولة مقرونة بالأمة وشكلا لتنظيمها ووعاءها وليست مضافة إليها، فمفهوم الأمة الإسلامية قد تم تحديده في سياق >>حدثين تدشينيين اثنين لا ينفصلان عن بعضهما البعض، إنهما متكاملان، الحدث الأول يتمثل بالخطاب القرآني، والحدث الثاني يتمثل بتجربة المدينة<< (أركون، 1996، 45).

وكثير من المفكرين المسلمين يحاولون الفصل بين الدولة والأمة على أساس أن الدولة ما هي إلا شكل تنظيمي محدد الوظائف، وليس في الفقه الإسلامي على الإطلاق خطابات شرعية موجهة إلى الدولة، فهي كائن مخلوق للأمة، وهي ليست تعبيراً عن الأمة، في مقابل الفكرة الهيجيلية التي تعتبر الدولة تجريداً عالياً، أو تجريداً مقدساً للأمة والمجتمع، بحيث إنها تعبر عن روح الأمة وعن روح المجتمع... ففوق الأمة لا يوجد تجريد آخر، ولا يوجد تركيب أو تشكيل آخر. فالحقيقة المجتمعية المطلقة، والحقيقة التنظيمية المطلقة في الإسلام هي حقيقة الأمة (جرادي، 2011/04/11).

3. الدولة في أوروبا وبلاد الأمازيغ في العصر الوسيط

شكل البحر المتوسط منطقة عبور وتبادل المنافع واحتكاك وصراع وصدام بين حضارات ودول ضفتيه الشمالية والجنوبية، ولهذا كانت مسألة التأثير والتأثير السمة الغالبة في الحضارات المتوسطية بحكم الجغرافية والتاريخ المشترك لهذا الإقليم، فكان نظام الحكم وتنظيم الدولة من المسائل التي حدثت فيها تحولات وتمائلات لدى الشعوب المتوسطية.

1.3 تطور الدولة في أوروبا

لقد مرت تجربة الدولة بالغرب بمراحل تاريخية هامة انطلاقا من نموذج المدينة الإغريقية (الدولة-المدينة) التي أبدعت في سياسة الحكم وبلورت مفهوم حكم الشعب والمواطنة، ووضعت أسسا لماهية الدولة، هذه التجربة الراقية والفريدة في التاريخ القديم كان لها تأثير مباشر على تطور الدولة عند الرومان الذين مارسوا جميع أنظمة الحكم من الملكية إلى الجمهورية إلى الإمبراطورية، إلا أن تبنيهم المسيحية كديانة رسمية للدولة الرومانية في عهد الإمبراطور قسطنطين على إثر إعلان ميلانو 313م أدى إلى كبح تجربة الدولة المدنية، وهذا الكبح ترتبت عنه قطيعة إبستيمية في ماهية الدولة، وأوقعت الإمبراطورية البيزنطية والممالك الأوروبية التي ورثت الإمبراطورية الرومانية بعد سقوط روما سنة 476م في إشكالية أسبقية السلطة الزمنية أو الدينية.

لقد تراجعت الدولة المدنية مع بروز السلطة البابوية والتفكير الكنسي وتطور الإقطاع، مما جعل أوروبا خلال المرحلة القروسطية تعيش تحت تأثير الكنيسة وسيطرة الإقطاع وتقاسمهما للسيادة، ففي بداية تأسيس الأنظمة الملكية الأوروبية بنيت العلاقة السياسية بين الحاكم والمحكوم على مبدأ القوة والغلبة وتبادل المنفعة بين رجال الإقطاع والسلطة، ثم أخذت بعدا دينيا، وأضفي على الملوك والأمراء نوعا من القداسة، مما نتج عنه ظهور أنظمة حكم ملكية مطلقة بأوروبا.

لقد استمدت فكرة الملكية المطلقة جذورها من التراث الغربي، فهي وليدة الفكر الكاثوليكي الذي ساد في العصور الوسطى، فالمُلك عندهم شأن إلهي، والمُلك غير مسؤول أمام أية سلطة تشريعية أو تنفيذية أو قضائية، فمسؤوليته أمام الله في إقامة العدل (إبراهيم، 1997، 122)، فالسلطة الملكية كانت كالسلطة البابوية، فهي نظام أو مؤسسة إلهية ومقاومتها لم تكن إذن خطأ سياسيا فحسب، بل ذنبا (أندرسون، 1977، 17)، وهذه القداسة ابتدعتها الكنيسة لربط الأنظمة بشرعية دينية مبنية على مبدأ الحق الإلهي، وجعلها مطية لبسط هيبتها وسلطتها على المجتمع الأوروبي عامة، وذلك بدمج قداسة السلطة في قداسة الكنيسة، وهذا ما يؤكد لويش الرابع عشر في مذكراته بأن الله هو: "...الذي أعطى الملوك للناس، وأراد من الناس احترامهم، كأنهم مساعدوه" (Soboul, 1972, 61).

إن النظام السياسي الذي عرفته فرنسا قبل ثورة 1789م بلغ درجة جعلت منه أقوى الممالك الأوروبية تماسكا واستقرارا، فالسلطة الشرعية لملك فرنسا كانت مطلقة، ولكن لم تكن استبدادية، فالمُلك كان يحكم في إطار قوانين الدين والكنيسة، إلا أن الوحدة الداخلية أو المواطنة المشتركة التي أصبحت من بعد خاصية الدولة الحديثة كانت غير موجودة (Palmer, 1968, 41) في مرحلة الملكية المطلقة.

إن النظريات السياسية التي كانت متداولة في أوروبا خلال ق18م اعتبرت الملك والدولة المطلقة قوة مستقلة فوق الطبقات والفئات (Mazauric, 1970, 90)، ولقد بلغت الأنظمة الملكية المطلقة أوجه في هذا القرن، ويخلص ذلك ملك فرنسا لويش الرابع عشر النظام السياسي الفرنسي بقوله: << الدولة أنا >>، وهذه المقولة تعكس ذلك التداخل الموجود بين شخص الحاكم والدولة.

وهذا الوضع كان له تأثير مباشر على مفهوم الدولة في الغرب لولا المرجعيات الفكرية الإغريقية واللاتينية التي استند عليها مفكرو النهضة الحديثة، الذين بعثوا تجربة الدولة للمدن الإغريقية ومجالس السينا والتشريع عند الرومان، هذه النماذج أصبحت

تغذي الانتقادات الموجهة لنظام السلطة القروسطية، وكذلك نشأ تقارب بين نظريات الدولة الحديثة واستخدام حالة الطبيعة على وجه التحديد في سياق تاريخي للحروب الأهلية، التي أشعلت النار في أوروبا في القرنين 16م و17م (Grangé, 05/04/2005)، ولهذا يعود التقبل الحداثي للدولة إلى التحولات الفكرية لعصر النهضة وفلسفة الأنوار وما أنتجته من نظريات حول أنظمة الحكم مثل العقد الاجتماعي (عند هوبز ولوك وروسو) فقدمت إجابات مبررة لوجود الدولة، التي تضمن الأمن والنظام الاجتماعي وتخلص المجتمع من العنف، والتي تكون نابعة من إرادته، فهذا التنظير الفلسفي للدولة أحدث قطيعة مع نظرية الحق الإلهي التي استندت عليها الملكيات الأوروبية، مما أفقد هذه الأخيرة الشرعية، وانتهت معها سلطة الإكليروس وفلسفة الكنسيين ومبدأ أسبقية الديني على الزمني، وتم الفصل بين شخص الملك والدولة.

وهكذا سجلت الدولة في أوروبا الانتقال من جديد من حالة الطبيعة إلى الحالة السياسية، والتي يكون فيها الفرد حراً مع احترامه وخضوعه لقانون المجتمع السياسي، الذي أصبح يعبر عنه بالشعب والأمة صاحبة السيادة، مما أدى إلى تغيير في طبيعة الدولة بإخضاعها إلى المبدأ الديموقراطي، وبذلك ظهرت الدولة والأمة كحقيقتين مترابطتين كأساس لبناء الدولة القومية ببلورة مفهومي الدولة-الأمة والأمة-الدولة التي فرضت نفسها خلال القرن 19م كمفهوم سياسي لحداثة الدولة.

2.3 تجربة الدولة بالمغرب الإسلامي

لقد عرفت بلاد الأمازيغ -شمال إفريقيا- قبل الاستعمار الروماني والتي نسميها مرحلة السيادة تجربة الدولة الأمازيغية القديمة على عهد الممالك النوميديّة (أي مملكتي ماسيليا وماسيسيليا) أيام ماسينيسا وميسيسيسا ويوغورطا، فكانت أنظمة حكمها مشابهة للأنظمة الملكية التي سيطرت على أمم البحر المتوسط عامة، إلا أن هذه التجربة لم تتواصل لتعرض شمال إفريقيا للاستعمار: الروماني والوندالي والبيزنطي، هذه السيطرة الأوروبية التي دامت حوالي سبعة قرون التي نسميها مرحلة التفكك التي تبدأ من سقوط

قرطاجة أكبر مدينة إفريقية وحرقها على يد الرومان سنة 146 ق.م إلى الفتح الإسلامي وبناء القيروان أول مدينة إسلامية مغاربية عام 670م، في هذه المرحلة عرف المجتمع الأمازيغي تغيرات كثيرة في بنياته الاجتماعية والثقافية والسياسية، الذي عاش مهمشا ومنطويا على نفسه خلال هذه المدة الزمنية الطويلة حفاظا على هويته وموروثه الحضاري.

لفهم التطور السياسي للمجتمع الأمازيغي لأبد من معرفة أوضاعه خلال مرحلة التفكك، فهل أحدث التغيب السياسي للأمازيغ خلال السيطرة الأوروبية قطيعة مع تجربة الدولة الأمازيغية؟ أم أن مفهوم وبنية الدولة عند الأمازيغ تغير مع مجيء المسلمين؟ حيث أنه في العهد الروماني تفككت البنية الاجتماعية للمجتمع الأمازيغي في المدن فأدخل الرومان مفهوم المواطنة في إطار السلم الروماني، وأصبح المجتمع الأمازيغي تراتبيا من الناحية السياسية، وأنقسم على نفسه مابين الذين اندمجوا في الحضارة الرومانية وتَرَوَمَنُوا -نموذج يوبا والقيصرية- والذين رفضوا الرومنة وهم سواد المجتمع الأمازيغي، الذين أبعدتهم السلطة الرومانية عن الحواضر الرومانية وعزلتهم في الأرياف وعاملتهم كبربر، وهذا الفصل أو التهميش ساعد الأمازيغ على المحافظة على تنظيمهم القبلي وأعاد للجماعة -تاجماعت- سلطتها، ولكن هذا الوضع أثر سلبا على المجتمع الأمازيغي فحوّله من مجتمع سياسي كان يطمح إلى تكوين سلطة وتحقيق السيادة إلى مجتمع الحالة الطبيعة تطغى عليه الصراعات القبلية والتشتت.

فمن هذا المنظور يمكننا تزكية المنحى الذي اعتبر أن مرحلة التفكيك أحدثت قطيعة في التجربة الأمازيغية في بناء مفهوم خاص للدولة قائم على أساس تراث اجتماعي وثقافي محلي بعيد عن التأثيرات اللاتينية الرومانية والبيزنطية.

أما حركة الفتوحات الإسلامية بشمال إفريقيا ومشاركة الأمازيغ في فتح الأندلس أحدثت تمازجا بين الأمازيغ والعرب الفاتحين ثم الوافدين، وأصبحت بلاد المغرب أرضا مفتوحة ومضيافة لكل الدعوات المذهبية المضطهدة بالمشرق الإسلامي، وتأسست فيها

أولى الإمارات الإسلامية المعارضة لسلطة الخلافة ومركزيتها، وبعد سقوط الدولة الأموية وُبعد السلطة المركزية العباسية جغرافيا عن بلاد المغرب الإسلامي ساعد ذلك على انتشار الصراعات السياسية والثورات المذهبية بهذا الإقليم أدت إلى تأسيس إمارات أمازيغية- إسلامية منفصلة عن الخلافة العباسية، هذه الإمارات الناشئة القائمة على أساس دعوات دينية مثل: إمارة بورغواطة على ساحل المغرب الأقصى 744م، وإمارة بني مدرار بسجلماسة 757م، وإمارة الرستميين بتاهرت 761م، وإمارة الأدارسة 788م بفاس، والدولة الفاطمية 909م، حيث قبل الأمازيغ عند تأسيس هذه الدول قاعدة أنتم الأمراء ونحن الوزراء أو كانوا هم المؤسسين لها، ففي الحالتين وجد الأمازيغ أنفسهم شركاء في تأسيس هذه الكيانات الإسلامية، والتي استعملتها القبائل الأمازيغية الكبيرة (مصمودة، زناتة، كتامة، أوربة، صنهاجة... إلخ) لفرض سطوتها وزعامتها على باقي القبائل.

إن تقاطع الغايات بين أصحاب هذه الدعوات المذهبية وطموحات القبائل الأمازيغية القوية أنتج قوة العصبية الملفوفة بالدعوة الدينية حسب النظرية الخلدونية، ومن جهة ثانية أن المجتمع الأمازيغي وجد نفسه داخل تجربة سياسية جديدة في مفهوم الدولة التي تبناها المسلمون كبديل لدولة الملك التي عرفوها قبل الفتح الإسلامي، فهذه التجربة الممثلة في دولة-الخلافة/ أو دولة-الإمارة/ أو دولة-الإمامة، فهي نماذج إسلامية تقوم على مبدأ الشورى من الناحية النظرية الذي لا يتعارض مع طبيعة الأمازيغي وفلسفته في الحياة، لأنه يمارس ذلك عن طريق سلطة الجماعة المبنية على المشورة والرأي الجماعي، فثقافة الجماعة أي تجماعت هي من الملكات الفطرية لدى الأمازيغي، فهو بذلك يمتلك إرثا ثقافيا ومرجعية ما يؤهله للخوض في هذه التجربة السياسية، وخاصة أن هذا المفهوم الجديد للدولة جعله جزءا منه، ولهذا اعتبر الأمازيغ أن نماذج الدولة الإسلامية التي ظهرت في بلادهم كانت من تأسيسهم، وهناك من اعتبرها إمارات أمازيغية-إسلامية.

فالدولة الإسلامية بالمغرب الإسلامي بنموذجها الجديد أحدثت قطيعة مع مفهوم الدولة التي عرفها الأمازيغ في مرحلتي السيادة والتفكك، ولكن الذي حدث أن هذه التجارب الإسلامية الجديدة للدولة لم ترق إلى بناء دولة بنمط جديد بل كانت إعادة إنتاج تجربة الممالك-القبلية، إلا أن الفرق بين التجريبتين أن الإمارات الأمازيغية الإسلامية اعتمدت على العامل (الوازع) الديني وخاصة المذهب الخارجي الذي من حيث طبيعة الحكم لديه هو أقرب إلى طبيعة ونمط التنظيم الاجتماعي لدى الأمازيغ، ولكن هذه الإمارات كانت هي كذلك تشكل ما يمكننا تسميته بالدولة-القبلية، مما جعل ديمومتها مرهونة بمدى تزايد الدعوات الدينية المؤيدة أو المعارضة لها، وتصارع وتنافس القبائل الأمازيغية الأخرى حول كل دعوة دينية جديدة.

أما النموذج الثاني الذي عرفته بلاد المغرب الإسلامي مع ظهور الدولتين المرابطية و1056-1147م والموحدية سنوات 1121م-1269م، اللتان حاولتا إعادة وبعث تجربة دولة-الخلافة (الإمارة-أمير المؤمنين) بشكل جديد مخالف ومعارض وبعيد عن مبدأ الخلافة في قریش (الأمويون والعباسيون)، إلا أن اصطدامهما بحروب الاسترداد المسيحية والصراعات الداخلية عجل بسقوط الدولتين وانتهت معهما هذه التجربة، مما عجل بانقسام بلاد المغرب إلى ثلاثة دويلات : بني مرين بالمغرب الأقصى 1269م وبني زيان بالمغرب الأوسط 1236م وبني حفص بالمغرب الأدنى 1229م، قد أعاد تجربة دولة-الملك من جديد إلى نظام الحكم ببلاد المغرب الإسلامي التي أصبحت مكونة من مجتمع أمازيغي-عربي مع تزايد هجرات القبائل العربية، وتكونت بذلك هذه الممالك المغربية التي جاءت بتجربة جديدة في بناء الدولة المغربية التي تميزت بما يلي:

- الانتقال إلى دولة الملك والاعتماد على مبدأ التوريث.

- اعتماد السلطة على قاعدة الأحلاف (التحالف مع القبائل العربية والأمازيغية).

إن ظهور هذه الدويلات كان نهاية لتجربة دولة-الإمارة وتجربة دولة-الخلافة، وفشل هذه التجارب يعود بالأساس إلى طبيعة المجتمع المغاربي (الأمازيغ-العرب) الذي أصبح يقوم

على تنظيم قبلي ذي نزعة انفصالية ويرفض الخضوع للسلطة المركزية ويعتمد على قاعدة الولاء والعطاء للقبائل الموالية، وهذا ما كانت عليه الدولة الزيانية في اعتمادها على قبائل هلالية وبطون زناتية.

فالدول الثلاثة (الحفصية، الزيانية والمرينية) لم تقدم نموذجا جديدا للدولة حيث بقيت سجينة نموذج دولة الأحكام السلطانية، ولم تستطيع التحرر من مشكلة التحالفات مع القبائل مما جعل السلطة المركزية رهينة بسطوع أو أفول نجم القبائل المتحالفة معها، وهي في هذا الوضع كانت شبيهة بالدولة القروسطية التي عرفت أوروبا الغربية القائمة على التحالف بين السلطة والإقطاع، فهذه الدول المغربية على الرغم من أنها عمرت أكثر من ثلاثة قرون إلا أن طبيعة نظام الدولة لديها وشكلها بقي راكدا بسبب عدم الاستقرار الداخلي، ونعتقد أن هذا يعود إلى:

- التهديدات الصليبية الإيبيرية المتمثلة في حروب الاسترداد.
- الحروب الإقليمية التوسعية ما بين الدويلات الثلاثة.
- تبني مبدأ التوريث مما خلق صراعا على السلطة داخل الأسر الحاكمة.
- الاعتماد على التحالفات القبلية.

4. نماذج الدولة المغربية الحديثة 17م-19م

في الوقت الذي عرفت فيه مجتمعات أوروبا الغربية تطورات سياسية وتحررها من الفكر الكنسي والأروستقراطي بفضل ما قدمه فلاسفة عصر الأنوار من نظريات حول الدولة الحديثة وعلاقة السلطة بالشعب وأشكال المؤسسات الديمقراطية، كانت الدول المغربية الثلاثة تائهة في صراعاتها البينية والداخلية، مما أبعداها عن إدراك ما يحدث حولها من تحولات وتغيرات جيوسياسية إلى أن تدخلت الدولة العثمانية لإنقاذ البلاد المغربية من السقوط كليا في قبضة الدول الأوروبية، وهكذا انتهت في كل من المغرب الأدنى (تونس) والمغرب الأوسط (الجزائر) استمرارية دولة-الملك القروسطية بارتباطهما بالدولة العثمانية في حين تواصلت بالمغرب الأقصى (المغرب).

1.4- استمرارية الحكم الملكي بالمغرب الأقصى

ومع دخول العثمانيين إلى بلاد المغرب الإسلامي أعادوا من جديد ربطها بحاضرة المشرق الإسلامي فيما عدا المغرب الأقصى الذي بقي خارج الخلافة العثمانية مما ساعد على استمرارية دولة-الملك فيه وترسخ في المجتمع المغربي فكرة الشرعية الدينية للسلطين، فسايرت بهذا نموذج الدولة-القروسطية الأوروبية مستندة في ذلك على مشروعية النسب الشريف الذي تدعمه الطرق الدينية والزوايا وهو مثيل لمبدأ الحق الإلهي عند الكنديين، وثبتت بذلك قاعدة أسبقية الديني على الزمني، وأصبح بذلك نظام الحكم مطلقا لدى كل الممالك التي عرفها المغرب الأقصى من الوطاسيين 1472م إلى السعديين 1554م الذين اعتمدوا على نظام المخزن لكبح كل دعوة دينية أو حركة تجديدية ثم تواصل الوضع مع العلويين منذ 1666م، وبقيت على هذا النظام القروسطي إلى غاية تعرض الدولة إلى الحماية الفرنسية 1912م، فالفضل للمارشال الفرنسي ليوتاى Lyautey المقيم العام بالمغرب الأقصى الذي تبنى تطبيق سياسة كولونيالية فرنسية جديدة مستلهمة من التجربة البريطانية في مستعمراتها القائمة على مبدأ الإشراف Association والابتعاد عن سياسة الإدماج التي أثبتت فشلها في الجزائر، وبحنكته وكاريزماتيته تمكن من إنقاذ نظام المخزن الذي كان يتهاوى نحو الزوال، فأعاد تنظيم مؤسساته ونقله من حالة الركود والجمود السياسي وسياسة بلاد المخزن وأرض السبية، فأدخله إلى الحداثة السياسية، فكان بذلك ليوتاى Lyautey مهندسا للملكية المغربية المعاصرة.

2.4 - تجربة حكم الدايات في الجزائر

إن الدولة الجزائرية في عهد الدايات والتي يؤرخ لها منذ 1671م قد انفصلت سياسيا عن الباب العالي منذ 1711م ومنذ هذا التاريخ أصبح الباشا (الداي) يُختار من قبل الأوجاق ورياس البحر في الجزائر ولا يعين من قبل الباب العالي، وأصبحت العلاقة بينهما روحية ورمزية أكثر منها سياسية، حيث أن الدولة الجزائرية في الفترة الممتدة من

1711م إلى 1830م تمكنت من خلق كيان مستقل لها وكسبت علاقات دولية وأبرمت معاهدات مع دول كثيرة وفرضت هيبتها وسيادتها في البحر المتوسط، أما فيما يخص نظام الحكم السياسي والإداري الذي تبنته فكان نموذجا مميزا حسب طبيعة البلاد وأوضاعها الإقليمية والدولية، ومن خصائص هذا النظام ما يلي:

- التخلص من مبدأ التوريث في الحكم، حيث أن القاعدة المعتمدة أن الحاكم أي الداوي ينتخب من طرف الديوان العام، وهذه الطريقة في اختيار الحاكم جعلت من هذا النظام شبيه بالحكم الجمهوري.

- الاعتماد على نظام البياليك وهو حكم غير مركزي شبيه بالنظام الفيدرالي، فقسمت الجزائر إلى ثلاثة بياليك بالإضافة إلى مقاطعة دار السلطان، وعلى رأس كل بايلك نجد بايا معيناً من قبل الداوي وله استقلالية تامة في تسيير مقاطعته.

- وجود تحالف بين القبائل القوية والسلطة في حكم البايك بواسطة الخلفيات والأغاليك والقياد وشيوخ القبائل مثل أسر بوعكاز والمقراني وابن قانة في الشرق الجزائري وقبائل المخزن مثل قبائل الدواير والزمالة في الغرب الجزائري، وهذا التنظيم كان ملائما لطبيعة المجتمع الجزائري المبني أساسا على التنظيم القبلي، كما قسم كل بايلك إلى أوطان.

هذه الخصائص جعلت من تجربة الدولة في الجزائر، على أنها كانت نموذجا جديدا من أشكال الدولة الحديثة في العالم العربي والإسلامي ومعاصرا لما يحدث في أوروبا الغربية من تطورات في نظم الحكم وتنظيم الدولة، ولكن الاحتلال الفرنسي أجهض هذه التجربة التي كانت من الممكن أن تقدم خلال القرن 19م نموذجا جديدا لنظام دولة يجمع بشكل متوازن باقتسام السلطة السياسية بين سلطة العسكر وسلطة المدنيين الممثلة في المجتمع القبلي من خلال نخبه الاجتماعية والدينية أي البنية التقليدية للمجتمع، وليس كما يعتقد البعض على أن الجزائر كانت مستعمرة استغلال وجمهورية عسكرية (عبيد، 2010)، لأنه من غير الممكن لفئة قليلة من الإنكشارية السيطرة على بلد كالجزائر

واستغلال ونهب خيراته لو لم يكن هناك اعتراف وتحالف وتبادل المنافع بين السلط الثلاث: السلطة السياسية (الحكام-الأتراك) - السلطة القبلية - السلطة الدينية (الزوايا)، لا ننسى أن الفضل يعود " للأتراك" الذين توصلوا إلى مدّ الجزائر بسلطة عمومية مركزية تخضع مجموعتها البشرية لمركز سلطوي واحد يصل تأثير نفوذه على كامل أرجاء الإقليم الواحد(عبيد،2010).

أما مسألة صفة هذه الدولة، إنها كانت دولة جزائرية بحكم تواجدها بإقليم الجزائر بالإضافة إلى مشاركة السلط المحلية من قبائل المخزن وقبائل الأجواد في تسيير أمور البلاد في الداخل، وبغض النظر عن أصل حكامها، فمن دايات الجزائر من لم يكن تركيا أصلا وحتى من كان تركيا لقد نشأ وترعرع في الجندية بالجزائر، ولا ننسى في هذه المرحلة لم تكن مسألة الدولة-الوطنية بمفهومها الحالي مطروحة، فالرابطة التي كانت تجمع هؤلاء الوافدين "الأجانب" مع السكان الأصليين هي رابطة الدين والجهاد، وهي أساس تكوين الأمة في الإسلام ومقصدها الديني . والأمر الذي يعاب عليه حكام الجزائر في هذه المرحلة هو انغلاق هذه السلطة على نفسها وإبعادها العنصر المحلي عن المناصب العليا. وهذه الخصوصية تجعلها تختلف عن تجربة أتراك تونس التي تميّزت بالليونة و الانفتاح والانصهار في المجتمع التونسي(عبيد،2010) ، ويمكن تفسير ذلك إلى طبيعة نظام الحكم وعدم الاستقرار السياسي في الجزائر.

3.4 - تجربة حكم أسر البايات في تونس

أما تونس بعد نهاية حكم الحفصيين في 1574م عرفت حكم البايات التي مرت بمرحلتين : حكم الأسرة المرادية 1631م والأسرة الحسينية 1705م، والشيء الذي تشترك فيه الأسرتان وتتميزان به عن تجربة الحكم في الجزائر هو توريث منصب الباي، رغم أن هذا الأمر كان مخالفا للتنظيم الإداري المتعارف عليه في حكم المقاطعات في الدولة العثمانية إلا أن السكان في أقاليم تونس ساندوه وفرضوه، وقد اعتمدت التجربة التونسية في الحكم خاصة على العوامل التالية:

- ارتباط واختلاط بايات الأسرتين بالسكان المحليين، حيث أصبح البلاط الحسيني يصطبغ بطابع محلي...لذلك عرفت البلاد التونسية حالة من الانصهار بين الحاكم والمحكوم ساعدت على إطالة أمد حكم الأسرة الحسينية(سوداني، 2017/10/27).
- إلتفاف العلماء والأعيان حول الأسر الحاكمة.
- الاعتماد على المخزن في فرض النظام العام وتحصيل الجباية .
- تونس مظاهر الحياة الإدارية والاقتصادية والعسكرية...إلخ بالتخلص من الأثرak على مستوى الجيش والإدارة لصالح أعيان البلاد (العرقوبي، 2020/03/28).
- كان غالبية سكان الأيالة تعتنq المذهب السني الأقل ميلا للخروج على مبدأ الجماعة والسلطان الشرعي، والأكثر إلتصاقا بالحاكم الشرعي(سوداني، 2017/10/27).
- إضعاف سلطة القبائل، مكن المجتمع التخلص من الصراع القبلي والخروج من الحالة القبلية-الطبيعية إلى المجتمع السياسي.
- إن استقرار واستمرار حكم الأسرة الحسينية ساعد السلطة على الخوض في تجربة سياسية جديدة بقيامها بإصلاحات سياسية أرسى >>مصادر شرعية جديدة تحد من صلاحيات المصادر التقليدية وتنافسها، ففي 1857 فتح عهد الأمان الباب لإدخال القسّم على احترام عهد الأمان ذاته شرطا لتولي الحكم في العائلة الحسينية. كما أن دستور 1861 حد من سلطات الحاكم وأحدث مؤسسات دستورية تحد من سلطات الباى مثل المجلس الأكبر والمحاكم.<<(الهذلى، 2020/05/15)، وكانت بذلك الدولة التونسية أول دولة عربية وإسلامية تبنى نظاما سياسيا دستوريا، ففي بهذا النظام كانت أكثر ديمقراطية من الملكيات الدستورية الأوروبية، لأن الباى لم يكن ملكا وأصبح مسؤولا أمام المجلس الأكبر الذي بوسعه خلعه إذا خالف القانون (العرقوبي، 2020/03/28)، ويمكننا القول أن التجربة التونسية كانت فريدة من نوعها وأكثر حداثة من الأنظمة السياسية التي عاصرتها بحكم امتلاكها برلمانا واعتمدت مبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة، إن هذه التجربة لولا التدخل الأوروبي كانت بالتأكيد تقدم أنموذجا قد يخلص

البلاد المغربية خاصة من أنظمة الحكم الاستبدادية ويحررهم من طوبى دولة الملك القروسطية، ولكن سقوط الدولة التونسية في قبضة الحماية الفرنسية سنة 1881 كان نهاية لهذه التجربة.

الخاتمة

إن الدولة القروسطية في أوروبا تطورت إلى الدولة الليبرالية أو الدولة الحديثة، فهذه الدولة التي أنتجت فلسفات الأنوار كانت نتاج تطور المجتمع الأوروبي من مجتمع إقطاعي وكنسي إلى مجتمع سياسي ومدني، وتم بذلك حل إشكالية أسبقية الزماني/الديني، فالمجتمعات الأوروبية عاشت ومارست تجربة تطور الدولة بأشكالها المختلفة والمتباينة، بينما الدول المغربية وإن اختلفت في اختيار نموذج واحد للدولة لتباين طبيعة السلطة الحاكمة وأوضاعها السياسية الداخلية إلا أنها خاضت تجارب خاصة ساعدتها في بعث ملامح الدولة القطرية.

ولكن "الاستعمار" الفرنسي أجهض هذه التجارب الناشئة بالبلاد المغربية، كما أنه أحدث قطيعة تاريخية بين هذه النماذج والمجتمع المغربي، الذي تفككت بناه الاجتماعية والاقتصادية وهمشت مرجعياته الثقافية والدينية خلال هذه المرحلة الكولونيالية، التي لم يعيش فيها المغربي بشكل تاريخي ولم يعو فيها ماهية الدولة الحديثة، وهذا ما انعكس على طبيعة وشكل الدولة القطرية ما بعد الاستقلال، حيث فرضت على مجتمعات الأقطار المغربية أنظمة حكم تريد بناء دول وطنية مبنية على مشروعات مختلقة كالمشروعية الدستورية في تونس ومشروعية الرمزية الدينية في المغرب والشرعية الثورية في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع:

1- العربية

- 1- أركون محمد (1996)، *العلمنة والدين (الإسلام، المسيحية، الغرب)*، بيروت، دار الساقي، 136 صفحة.
- 2- أندرسون ماتيو (1977)، *تاريخ القرن الثامن عشر في أوروبا*. تعريب نور الدين حاطوم، دار الفكر دمشق، 504 صفحة.
- 3- جرادي شفيق (2011/04/11)، *الدولة المدنية والدولة العلمانية: دراسة في المفاهيم*، جريدة الأخبار، لبنان، العدد 1385، تم استرجاعها يوم 2021/06/25.
<http://www.al-akhbar.com/node/11812>
- 4- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم (1997)، *محاضرات في تاريخ أوروبا بين النهضة والثورة*، مالطا، منشورات ELGA، الطبعة الأولى، 304 صفحة.

- 5- العروي عبد الله (2011)، *مفهوم الدولة، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي*، 240 صفحة .
- 6- عبيد أحمد (2010)، *التأريخ الجزائري: تقييم ونقد- حالة الجزائر العثمانية، مجلة إنسانيات، العدد 47-48، جانفي-جوان 2010، ص ص 57-75* .
- 7- العرقوبي أنيس (2020/03/28)، *تونس في العهد العثماني..نظام الحكم والإصلاحات، مجلة نون بوست الألكترونية، تم استرجاعها يوم 2021/06/25*، www.noonpost.com/content/36455
- 8- سوداني عبد القادر (27 / 10 / 2017) ، *جنور الإسلام السياسي في تونس خلال القرن 19: الخصائص المحلية والتّدايعات الخارجيّة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية، تصفح يوم الأربعاء 23 يونيو 2021* <https://democraticac.de/?p=50334>
- 9- الهذلي عبد الرحمن ، *هكذا أسس العثمانيون للدولة القطرية التونسية، مركز الدراسات الإستراتيجية والديبلوماسية، مجلة ألكترونية، نشر في 2020/05/15 وتصفح في 2021/06/25*، <https://www.csd-center.com/index.php/article>

2- الفرنسية

- 10- Albert Soboul(1972), *Précis D'Histoire De La Révolution Française*. Paris .Editions Sociales, 530 pages.
- 11- Carré de Malberg Raymond(1920) , *Contribution à la théorie générale de l'Etat : spécialement d'après les données fournies par le droit constitutionnel français*. Tome 1, Paris, Librairie Recueil Sirey, 837 pages.
- 12- Claude Mazauric(1970), *Sur La Révolution Française*. Paris, Editions Sociales, , 238 pages.
- 13- Ninon Grangé(05/04/ 2005), *L'état de nature, modèle et miroir de la guerre civile*, Astérian [En ligne], , consulté le 25 février 2012. URL : <http://asterion.revues.org/102>
- 14- Robert. R. Palmer(1968), *Les Révolutions De La Liberté Et De L'égalité 1789*. Traduit par Magdeleine Paz , Paris, Calmann Lévy, 313 pages.
- 15- Siroën Jean-Marc (2006), *L'État-nation survivra-t-il à la mondialisation ?* dans : Pierre Berthaud éd., *La question politique en économie internationale*. Paris, La Découverte, « Recherches », p p. 297-312.